التفسير الدستوري

(دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

وليد محمد عبد الصبور

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الدكتور طاهر خان نصار — رئيسا

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة ورئيس الجامعة

الدكتور محمد سعيد أمين — عضوا

أستاذ ورئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

الدكتور محمود أبو السعود حبيب — مشرفا وعضوا

أستاذ ورئيس قسم القانون العام سابقا - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

١٩٨٦

T08--00888

٣٤٣/٦
٢٠٧٩
جامعة عين شمس - كلية الحقوق
المكتبة
٢-١٣

كلية الحقوق

قسم القانون العام

التفسير الدستوري

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

وليد محمد عبدالصبور

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الدكتور/ جابر جاد نصار **"رئيسا"**

أستاذ القانون العام- كلية الحقوق- جامعة القاهرة- ورئيس الجامعة

الدكتور/ محمد سعيد أمين **"عضوا"**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام- - كلية الحقوق- جامعة عين شمس

الدكتور/ محمود أبوالسعود حبيب **"مشرفاً وعضوا"**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام سابقاً- - كلية الحقوق- جامعة عين شمس

١٤٣٤هـ- ٢٠١٣ م

الهدية من
مكتبة كلية الحقوق جامعة
القاهرة
د. وليد محمد عبد الصبور

كلية الحقوق

قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الطالب : وليد محمد عبد الصبور

اسم الرسالة : التفسير الدستوري

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون العام.

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٣

كلية الحقوق

قسم القانون العام

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : وليد محمد عبد الصبور

اسم الرسالة : التفسير الدستوري

اسم الدرجة : دكتوراه

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الدكتور/ جابر جاد نصار **"رئيسا"**

أستاذ القانون العام- كلية الحقوق- جامعة القاهرة- ورئيس الجامعة

الدكتور/ محمد سعيد أمين **"عضوا"**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام- - كلية الحقوق- جامعة عين شمس

الدكتور/ محمود أبوالسعود حبيب **"مشرفاً وعضوا"**

أستاذ ورئيس قسم القانون العام سابقاً- - كلية الحقوق- جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾

وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾

ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ

صدق الله العظيم

(سورة النجم: الآيات من ٣٩ ـ ٤١)

إهداء

إلى كل من علمني

وإلى كل من أخذ بيدي وأنا أسلك سبيل

العلم الطويل، حتى أوقفني هذا الموقف الجليل.

جزاهم الله عني كل خير

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد :

الحمد لله الذى وفقنا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله. فى مقام استهلال هذه الدراسة.يطيب لى أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى **أستاذنا الدكتور/ محمود أبوالسعود حبيب**، العالم الجليل، صاحب خلق العلماء فى ترفعه عن الزلات، وسعه صدره، واحتوائه لفوره حماسة الباحث، فلم يهون منها فتفتر، أو يهملها فتضل، فكان حسن المرشد والمشرف، لذا كان لأرائه القيمة وتوجيهاته الصائبة أكبر الأثر فى أتمام البحث. ولا يسعنى فى هذا المقام سوى الدعاء بأن يجزيه الله عنا خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى عضوى لجنة الحكم و المناقشة على الرسالة؛ **الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار**، أحد قامات علم القانون فى البلاد، سليل كلية الحقوق جامعة القاهرة؛ مدرسة القانون الأعرق فى البلاد، التى أنجبت أساتذة عظام، وامتد بها العطاء على يد أساتذة واصلو سير الإباء المؤسيسن، كان أستاذنا فى مقدمتهم، زاد الله فى عمره ليسلم الراية مرفوعة، حتى تظل مصر موئلا للعلم ومنارة للمدنية. وأستاذنا الدكتور/ **محمد سعيد أمين**، صاحب القلب الكبير، التى طفقت شيم أخلاقه وحسن صفاته وتواضعه، أن تخفى فضائل علمه وأستاذيته. فلسيادتهما بالغ التقدير على تحملهما عناء قراءة هذه الرسالة، والاشتراك فى الحكم عليها.

الباحث

مقدمة

يمثل الدستور المرجعية القانونية العليا داخل أى نظام قانونى، فهو الذى يحدد أطره السياسية والاقتصادية، كما أنه يعبر عن هويته ويعكس موروثه الثقافى والاجتماعى. ولا يتأتى للنصوص الدستورية أن تختزل ذلك القدر من المضامين دون نصوص تقتصر –غالبا – على التوجيه دون التقرير، لذا كانت النصوص الدستورية، بحكم طبيعتها الذاتية، وفى مختلف النظم القانونية، نصوصا مفرطحة[1]، حمالة أوجه، تزيد حاجتها للتفسير عما تفرضه حاجة مثيلتها من النصوص القانونية الأخرى، لاسيما وأن درجة جمودها مقارنة بغيرها تحول دون سرعة إدراكها بالتغيير أو التعديل، توفيقا لما يقتضيه واقع تطبيقها، والذى يمتد ببعضها لقرون من الزمن.

من هنا قيل أنه لم يكد أن يجف المداد الذى كتب به الدستور الأمريكى إلا وكان الخلاف قد ثار حول كيفية تفسيره[2].

والقضاء الدستورى بحسبانه المنوط به النهوض بالرقابة القضائية على دستورية القوانين، يمثل التفسير جوهر ولايته القضائية على النصوص الدستورية، فمن خلاله يضطلع بدوره صونا للدستور على ما دونه.

وتكمن أهمية تناول التفسير الدستورى، وهو أيضا سبب اختيار ذلك الموضوع، فى أن ذلك النوع من التفسير لا يحظى بالاهتمام والدراسة الكافيين فى الفقه المصرى على خلاف الأوضاع فى النظم القضائية المقارنة لاسيما فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تحظى الأحكام الصادرة عن

---

(1) وهو الوصف الذى نعته الرئيس الأسبق للمحكمة الدستورية العليا المصرية المستشار الدكتور .محمد عوض المر، لنصوص الدستور، راجع مؤلف سيادته، **الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية**، مركز رينيه جان ديوي للقانون والتنمية، بدون تاريخ نشر، صفحة رقم ١.

(2) Paul Finkelman, **Interpretationalism, The Founders, and Constitutional Interpretation,** Texas. L. Rev, Vol 75.1996. P. 435

فهرس المحتويات

العنوان.	رقم الصفحة
مقدمة:	١
فصل تمهيدى: ماهية التفسير الدستوري	٧
المبحث الأول: تعريف التفسير الدستوري وأهميته	١٠
المطلب الأول: تعريف التفسير الدستوري	١٠
أولا: المعنى اللغوي للتفسير	١٠
ثانيا: المعنى الاصطلاحي للتفسير	١١
١- التفسير القانوني	١١
٢- التفسير الدستوري	١٥
المطلب الثانى:أهمية التفسير الدستوري	١٧
المبحث الثاني:أنواع التفسير فى القضاء الدستورى	٢٩
المطلب الأول:التفسير الدستورى	٢٩
الفرع الأول: تنوع التفسير الدستورى حسب الجهة التى تقوم به	٣٠
أولا: التفسير الدستوري الرسمي	٣٠
ثانيا: التفسير الدستوري غير الرسمي	٣٤
الفرع الثانى:نوع التفسير الدستورى فى القضاء الدستورى المقارن	٣٥
أولا: نوع التفسير الدستورى الذى يباشره القضاء الدستورى الأمريكى	٣٥
ثانيا: نوع التفسير الدستورى الذى يباشره المجلس الدستورى الفرنسى	٣٨
ثالثا: نوع التفسير الدستورى فى القضاء الدستورى المصرى	٣٩
المطلب الثانى:التفسير التشريعى	٤٠
الفرع الأول:التطور التاريخي لاختصاص القضاء الدستوري المصرى بالتفسير التشريعي	٤٣
أولا: مرحلة ما قبل نشأة المحكمة العليا	٤٣
ثانيا: مرحلة المحكمة العليا	٤٥

العنوان	رقم الصفحة
ثالثا: مرحلة المحكمة الدستورية العليا	٤٦
الفرع الثاني:ملابسات تفويض القضاء الدستوري بالتفسير التشريعي	٥٠
أولا: مصدر المشرع المصري التاريخي للاختصاص بالتفسير التشريعي	٥١
ثانيا: ظروف قيام القضاء الدستوري واختصاصه بالتفسير التشريعي	٥٣
الفرع الثالث: مدى اختصاص القضاء الدستوري المقارن بالتفسير التشريعي	٥٦
الفرع الرابع: رأينا في اختصاص القضاء الدستوري بالتفسير التشريعي	٥٨
الباب الأول	٦٣
مناهج التفسير الدستوري	
تمهيد	٦٥
الفصل الأول: منهج التفسير الحرفي	٧٧
المبحث الأول: التعريف بمنهج التفسير الحرفي ومؤيديه	٨٠
المطلب الأول:تعريف منهج التفسير الحرفي	٨٠
المطلب الثاني:مؤيدو منهج التفسير الحرفي في القضاء الدستوري	٨٥
أولا: مؤيدو المنهج في القضاء الدستوري الأمريكي	٨٥
ثانيا: مؤيدو المنهج فى القضاء الدستوري المصري	٩١
المبحث الثاني:تطبيقات القضاء الدستورى لمنهج التفسير الحرفي	٩٣
المطلب الأول:تطبيقات القضاء الدستورى لمنهج التفسير الحرفى في غير الدعاوى الدستورية	٩٣
الفرع الأول: تطبيقات القضاء الدستورى الأمريكي لمنهج التفسير الحرفى فى غير الدعاوى الدستورية	٩٤
قضية McBoyle	٩٤
قضية Chatwin	٩٥
قضية Tennessee Valley Authority	٩٦
قضية Smith	٩٨

العنوان	رقم الصفحة
الفرع الثانى: تطبيقات القضاء الدستورى المصرى لمنهج التفسير الحرفى فى غير الدعاوى الدستورية	٩٩
١- تفسير المادة الثانية من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم	١٠٠
٢- تفسير نطاق الحقوق التى كفلها قانون الحجز الإدارى لتمكين الجهات العامة من الحصول على مستحقاتها من الملتزمين بأدائها، فيما يتعلق بأداة إعلان محضر الحجز	١٠١
٣- تفسير من له حق الترشيح فى الانتخاب التكميلى الذى يجرى طبقاً لنص المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، ومدى اقتصار الترشيح على من سبق اشتراكهم فى تلك الانتخابات أم يفتح باب الترشيح أمام كل من توافر فيه شروطه وقت إجراء الانتخاب التكميلى	١٠٣
المطلب الثانى: تطبيقات القضاء الدستورى لمنهج التفسير الحرفى فى الدعاوى الدستورية	١٠٤
الفرع الأول:تطبيقات القضاء الدستورى الأمريكى لمنهج التفسير الحرفى فى الدعاوى الدستورية	١٠٤
في مسألة الفيدرالية	١٠٦
في مبدأ الفصل بين السلطات	١٠٩
كفالة حرية التعبير والاجتماع	١١٣
إعمال قرينة دستورية القوانين	١١٤
الفرع الثانى: تطبيقات القضاء الدستورى المصرى لمنهج التفسير الحرفى فى الدعاوى الدستورية	١١٦
في مجال حرمة المسكن، عدم دستورية تفتيش مأمور الضبط القضائي لمنزل المتهم حالة التلبس	١٢٠
تفسير مبدأ الفصل بين السلطات	١٢٢
تفسير النصوص العقابية	١٢٦
نطاق الإشراف القضائي على الانتخابات	١٣٠

العنوان	رقم الصفحة
تقرير حجية مطلقة لكافة الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية	١٣٢
المبحث الثالث:تقدير منهج التفسير الحرفي	١٣٤
المطلب الأول:مزايا التفسير الحرفي في التفسير الدستوري	١٣٤
المطلب الثاني:عيوب منهج التفسير الحرفي	١٣٦
١- مآخذ على طريقة المنهج في التفسير	١٣٦
٢- عدم كفاية المنهج للتفسير الدستوري	١٤٠
المطلب الثالث:رأينا في التفسير الحرفي كمنهج للتفسير الدستوري	١٤٦
الفصل الثاني: منهج القصدية كمنهج للتفسير الدستوري	١٥٥
تمهيد	١٥٥
المبحث الأول:التعريف بمنهج القصدية ومؤيديه	١٥٨
المطلب الأول: تعريف منهج القصدية	١٥٨
أولا: مضمون فكرة القصد	١٦١
ثانيا: وسائل الاستدلال على القصد	١٦٣
ثالثا: تطور القصدية	١٦٤
المطلب الثاني مؤيدو القصدية فى القضاء الدستورى	١٦٦
أولا: مؤيدو القصدية فى القضاء الدستوري الأمريكي	١٦٦
ثانيا:مؤيدو القصدية فى القضاء الدستوري المصري	١٦٩
المبحث الثاني:تطبيقات القضاء الدستورى لمنهج القصدية	١٧١
المطلب الأول:تطبيقات القضاء الدستورى لمنهج القصدية في غير الدعاوى الدستورية	١٧١
الفرع الأول:تطبيقات القضاء الدستورى الأمريكى لمنهج القصدية فى غير الدعاوى الدستورية	١٧٢
١-قضية كنيسة الثالوث المقدس	١٧٢
٢-قضية Bock Laundry Machine Co	١٧٢
٣-قضية Ressam	١٧٣
١- تفسير المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية، فيما إذا كانت هذه الخدمة العسكرية تحسب كمدة أقدمية للمؤهلين فحسب أم تشمل	١٧٧

العنوان	رقم الصفحة
غير المؤهلين	
٢- تفسير معنى أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو الإعفاء من أدائها قانوناً كشرط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب	١٧٨
٣- اعتبار أعضاء هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة من قبيل أعضاء الهيئات القضائية ممن يجوز إشرافهم على الانتخابات العامة	١٨٠
المطلب الثانى:تطبيقات القضاء الدستورى لمنهج القصدية فى الدعاوى الدستورية	١٨٣
الفرع الأول:تطبيقات القضاء الدستورى الأمريكى لمنهج القصدية فى الدعاوى الدستورية	١٨٣
١- الفيدرالية	١٨٤
أ- تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين	١٨٥
ب-استبعاد تطبيق وثيقة الحقوق على الولايات	١٨٦
جـ- تطبيق وثيقة الحقوق عن الولايات بعد التعديل الدستوري الرابع عشر	١٨٦
٢- الاستدلال على قابلية التشريع المقضي بعدم دستوريته للتجزئة	١٨٧
٣- حقوق العمال	١٨٩
٤- الحقوق المدنية	١٩٠
تكريس سياسة الفصل العنصري	١٩٠
سعي المحكمة لتحديد مقاصد واضعي التعديل الدستوري الرابع عشر وهي بصدد إلغاء التفرقة العنصرية	١٩٢
٥- الحقوق الدينية	١٩٣
الفرع الثانى: تطبيقات القضاء الدستورى المصرى لمنهج القصدية فى الدعاوى الدستورية	١٩٥
١- تقرير أن المشرع هو المخاطب بنص المادة الثانية من دستور ١٩٧١ بعد تعديلها	١٩٧.
٢- تقرير أثر رجعي للحكم الصادر بعدم الدستورية	٢٠٠
٣- معيار تحديد الانحراف التشريعي	٢٠٢

العنوان	رقم الصفحة
٤- الاستدلال على قابلية التشريع المقضي بعدم دستوريته للتجزئة	٢٠٦
٥- الاستدلال على قيام حالة الضرورة طبقاً للمادتين ١٠٨، ١٤٧ من دستور ١٩٧١	٢٠٨
المبحث الثالث:تقدير منهج القصدية	٢١١
المطلب الأول:مزايا منهج القصدية في التفسير الدستوري	٢١٣
أولا: اتفاق المنهج مع مقتضيات النظام الديمقراطي ومبدأ الفصل بين السلطات	٢١٣
ثانيا:حيادية عملية التفسير	٢١٤
ثالثا: فاعليته في إبراز الهدف من النص	٢١٥
رابعا: سهولة إعماله ووضوح مرجعيته التفسيرية	٢١٦
المطلب الثاني:عيوب منهج القصدية في التفسير الدستوري	٢١٦
أولا: مآخذ تتصل بأساس فكرة القصد	٢١٧
أ- الخلاف حول صاحب القصد الذي يعول عليه في عملية التفسير	٢١٨
ب- عدم صلاحية فكرة القصد كأساس للتفسير	٢٢٦
ج-عدم فاعليته التفسيرية	٢٢٧
ثانيا:مآخذ على وسائل الاستدلال على القصد	٢٢٨
أ- عدم كفاية وسائل الاستدلال على القصد	٢٢٨
ب- افتقاد وسائل الاستدلال على القصد للضبط	٢٣٠
ج- عدم مصداقية وسيلة الاستدلال على القصد	٢٣١
المطلب الثالث:رأينا في منهج القصدية	٢٣٣
الفصل الثالث:منهج الدستور الحي	
مبحث تمهيدى:الحاجة لمناهج تفسير دستوري تلائم الأوضاع المتغيرة	٢٣٧
المطلب الأول:عجز مناهج التفسير الدستورى التقليدية	٢٣٧
أولا: الثبات الأيديولوجي وكفاية مناهج التفسير الدستوري التقليدية	٢٣٧
ثانيا:ديناميكية المجتمعات المعاصرة، وعجز مناهج التفسير الدستوري التقليدية	٢٤٠

العنوان	رقم الصفحة
المطلب الثانى:معالجة الفقه والتشريع لعجز مناهج التفسير الدستورى التقليدية	٢٤٥
أولا: النظريات المقترحة لتطوير التفسير الدستورى	٢٤٥
١-نظرية التفسير الديناميكي	٢٤٥
٢- نظرية التفسير العملي	٢٤٨
٣- نظريتا تفسير الدستور على ركيزة من معايير حقوق الإنسان	٢٥٠
٤- نظرية اللحظة الدستورية	٢٥٥
٥- موقف الفقه المصري من تطوير مناهج التفسير الدستوري	٢٥٥
ثانيا: معالجة التشريع لعجز مناهج التفسير الدستورى التقليدية	٢٥٩
المبحث الأول: التعريف بمنهج الدستور الحي كمنهج للتفسير الدستوري ومؤيديه	٢٦٢
المطلب الأول: تعريف منهج الدستور الحى	٢٦٣
أولا: تعريف الفقه لمنهج الدستور الحى	٢٦٣
ثانيا:تعريفنا لمنهج الدستور الحي	٢٦٥
ثالثا: الإرهاصات الأولى لمنهج الدستور الحى	٢٦٧
رابعا: منهج الدستور الحي وفقه القانون الحي	٢٦٨
خامسا: فكرة الانتقاء الطبيعى ومنهج الدستور الحي	٢٦٩
المطلب الثاني:مؤيدو منهج الدستور الحي	٢٧١
المبحث الثانى:تطبيقات القضاء الدستورى لمنهج الدستور الحى	٢٧٥
المطلب الأول:تطبيقات المنهج فى القضاء الدستور ى الأمريكى	٢٧٧
أولا: رفض المحكمة تطبيق المنهج في مجال حق المرأة في الانتخاب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر	٢٧٨
ثانيا:تطور تطبيق المحكمة للمنهج	٢٨٢
ثالثا: أول إشارة من المحكمة لمنهج الدستور الحى فى قضية Missouri V Holland (1920) (مسألة الفيدرالية)	٢٨٣
رابعا: مرحلة التطبيق المطرد للمنهج، وعصر الاتفاق الجديد	٢٨٥

العنوان	رقم الصفحة
(د) تقرير دستورية تدخل الدولة في علاقات العمل التعاقدية	٢٨٩
(ه) في مجال إلغاء التفرقة العنصرية في المدارس العامة	٢٩٠
(و)تطبيقه في قضايا الجنسية	٢٩٤
خامسا: في مجال الحق في الخصوصية	٢٩٦
د- تقرير دستورية استخدام وسائل منع الحمل	٢٩٦
ه- تقرير دستورية حق المرأة في الإجهاض	٢٩٧
و- تقرير دستورية علاقة المثليين جنسياً	٢٩٨
تحليل اتجاه المحكمة بشأن الحق في الخصوصية	٢٩٨
سادسا: تقرير دستورية حمل الأسلحة	٣٠١
المطلب الثاني:تطبيقات القضاء الدستوري المصري لمنهج الدستور الحي	٣٠٣
أولا:حاجة القضاء الدستورى المصرى لمنهج الدستور الحي فى ظل دستور ١٩٧١	٣٠٤
ثانيا:تطبيقات القضاء الدستورى المصرى لمنهج الدستور الحى	٣١٠
(٥) تطبيق المنهج لتقرير عدم دستورية ما تضمنته قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر من طابع استثنائي	٣١٠
تحليل اتجاه المحكمة	٣١٦
(٢) تطبيق المنهج لتقرير دستورية سياسة الخصخصة	٣١٨
(٣) تطبيق المنهج لتحديد مفهوم العدالة الاجتماعية في المجال الضريبي	٣٢٣
(٤) تكريس الحق في التقاضي	٣٢٥
المبحث الثالث:تقدير منهج الدستور الحي	٣٣١
المطلب الأول: مزايا المنهج	٣٣١
٧- تطوير الدستور	٣٣١
٨- تحقق استقرار المعاملات	٣٣٢
٩- وسيلة بديلة عن التعديلات الدستورية المتلاحقة	٣٣٢
١٠- في لجوء القضاء الدستوري إليه تنبيه للمشرع الدستوري	٣٣٤

العنوان	رقم الصفحة
بضرورة تدخله	
١١- عدم وجود مانع قانوني يحول دون لجوء القــضاء الدســتوري للمنـهج	٣٣٤
١٢- اتفاقه مع مبدأ المشروعية	٣٣٤
المطلب الثاني:عيوب المنـهج	٣٣٥
٩- الدستور الحي لا يمثــل نظريــة أو منهجــاً متكــاملاً للتفــسير الدستوري	٣٣٦
١٠- إهدار مبدأ الفصل بين السلطات	٣٣٧
١١- افتقاده للدقة والضبط	٣٣٨
١٢- سهولة تبني القضاة لمعتقداتهم الخاصة	٣٣٩
١٣- تناقضه مع الأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي	٣٤١
١٤- النتائج العملية للمنهج لا تشجع على تبنيه	٣٤١
١٥- عدم ملاءمته لكافة أنماط الرقابة الدستورية	٣٤٣
١٦- استعداء باقي سلطات الدولة	٣٤٣
المطلب الثالث:رأينا في المنـهج	٣٤٤
١- سرعة التحولات في المجتمعات المعاصرة ضرورة تفرض تبنــي المنـهج	٣٤٤
٢- ضرورة كفالة ضوابط تحول دون إساءة استخدام المنـهج	٣٤٤
٣- تقييم توظيف محكمتنا العليا للمنـهج	٣٤٥
٤- مستقبل المنـهج في مصر	٣٤٧
٥- منـهج الدستور الحى والثورة	٣٤٩
خاتمة الباب الأول:	٣٥٢
الباب الثاني	
ضوابط التفسير الدستوري	٢٥٩
تمـهيد	
الفصل الأول :البعد غير القانوني في التفسير الدستوري	٣٦٥

العنوان	رقم الصفحة
المبحث الأول:مبدأ التقيد الذاتي	٣٧١
الأسباب التي تحدد درجة التقيد الذاتي	٣٧٣
١- وضعية القضاء الدستوري بين مختلف السلطات الدستورية	٣٧٣
٢- مدى سيادة القيم الديمقراطية داخل المجتمع	٣٧٤
٣- الثقافة القانونية السائدة والمدرسة التي تنتمي إليها	٣٧٤
المطلب الأول:مبدأ التقيد الذاتي فيما يباشره القضاء الدستورى المصرى من تفسير تشريعى	٣٧٥
(٥) تفسير المحكمة العليا للدستور	٣٧٦
(٦) قبول تفسير نص واضح	٣٧٧
(٧) قبول تفسير نصوص لم تثر خلافاً في التطبيق	٣٧٨
(٨) قبول التفسير التفافاً على حكم قضائي	٣٨٠
أ- قرارات اصطدمت بدور المحاكم في تطبيق القانون	٣٨٠
ب- قرارات مست مبدأ التقاضي على درجتين	٣٨١
المطلب الثاني: نظرية الأعمال السياسية	٣٨٢
الفرع الأول:ماهية نظرية الأعمال السياسية في القضاء الدستوري	٣٨٢
معيار العمل السياسي	٣٨٤
الفرع الثاني:تطبيقات النظرية في القضاء الدستوري الأمريكي	٣٨٦
الفرع الثالث:تطبيق النظرية في القضاء الدستوري المصري	٣٩٢
أولا: نشأة النظرية بلا سند في الدستور أو القانون	٣٩٣
ثانيا:رد نظرية الأعمال السياسية إلى نظرية أعم هي نظرية أعمال السيادة	٣٩٣
ثالثا: الأحكام الحديثة للمحكمة الدستورية العليا تميز الأعمال السياسية عن أعمال السيادة	٣٩٤
رابعا: عدم وضع معيار محدد للأعمال السياسية	٣٩٤
خامسا: البعد غير القانوني في تطبيقات القضاء الدستوري لنظرية العمل السياسي	٣٩٦
المطلب الثالث:رقابة الدستورية لا تمتد إلى بواعث التشريع أو	٣٩٧

العنوان	رقم الصفحة
ملاءمته	
الفرع الأول: تطبيقات القيد في القضاء الدستوري الأمريكي	٣٩٨
أولا: تفسير التعديل الدستوري الرابع عشر مدخل المحكمة العليا للمساس بالسلطة التقديرية للهيئات التشريعية للولايات-	٤٠١
ثانيا:التشريع المستتر Covert Legislation	٤٠٣
الفرع الثاني:تطبيقات القيد في القضاء الدستوري المصري	٤٠٥
صور البعد غير القانوني في القيد	٤٠٧
الصورة الأولي	٤٠٧
الصورة الثانية	٤١٠
المطلب الرابع:قرينة الدستورية	٤١٣
الفرع الأول: قرينة الدستور لمصلحة القوانين في قضاء المحكمة العليا الأمريكية	٤١٣
الفرع الثاني:قرينة الدستورية لمصلحة القوانين في قضاء المحكمة الدستورية العليا	٤١٦
المطلب الخامس:القضاء الدستوري لا يصدر آراء استشارية	٤١٩
الفرع الأول: تطبيقات القيد في قضاء المحكمة العليا الأمريكية	٤٢٠
الفرع الثاني:تطبيقات القيد في قضاء المحكمة الدستورية العليا	٤٢٣
المبحث الثاني:مبدأ الأمن القانوني	٤٢٦
المطلب الأول:مفهوم الأمن القانوني	٤٢٧
المطلب الثاني:صور مبدأ الأمن القانوني وقيمته الدستورية	٤٣٠
أولا: صور الأمن القانونى	٤٣٠
١- عناصر اليقين القانونى	٤٣١
٢- تطبيق الاستقرار القانونى	٤٣٣
ثانيا:القيمة الدستورية لمبدأ الأمن القانوني	٤٣٥
المطلب الثالث:مبدأ الأمن القانوني في القضاء الدستوري الأمريكي	٤٣٧
الفرع الأول: تطبيق المحكمة العليا لمبدأ اليقين القانوني	٤٣٧
الفرع الثانى:تطبيق المحكمة العليا لمبدأ الاستقرار القانوني	٤٤٠

العنوان	رقم الصفحة
قضية Bush V Al Gore	٤٤٤
المطلب الرابع: تطبيق القضاء الدستوري المصري لمبدأ الأمن القانوني	٤٤٥
الفرع الأول:تطبيق المحكمة الدستورية العليا لمبدأ اليقين القانوني	٤٤٨
أولا: تطبيق المحكمة الدستورية العليا لضرورة وجود السند القانوني	٤٤٨
ثانيا: تطبيق المحكمة الدستورية العليا لضرورة وضوح السند القانوني	٤٥٠
ثالثا: وبالنسبة لما يتعلق بصياغة السند القانوني	٤٥٨
الفرع الثاني: تطبيقات المحكمة الدستورية العليا لمبدأ الاستقرار القانوني	٤٥٩
أولا: تطبيق المحكمة الأثر الرجعي	٤٥٩
ثانيا: تطبيق المحكمة لفكرة التوقع المشروع	٤٤٦
المبحث الثالث:تفسير المحكمة الدستورية العليا لنص المادة الثانية من دستور ١٩٧١	٤٧٤
المطلب الأول:التوجه الدستوري نحو تبني مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر تشريعي	٤٧٧
المطلب الثاني:تفسير الفقه والمحكمة الدستورية العليا لنص المادة الثانية من دستور عام ١٩٧١ بعد تعديلها	٤٧٩
الفرع الأول: تفسير الفقه للمادة الثانية من الدستور بعد تعديلها	٤٨٠
المسألة الأولى: أن الخطاب في نص المادة الثانية موجه للمشرع	٤٨٤
المسألة الثانية: تاريخ نفاذ نص المادة الثانية من الدستور	٤٨٦
الفرع الثاني: تفسير المحكمة الدستورية العليا لنص المادة الثانية من دستور ١٩٧١بعد تعديلها	٤٩٠
أولا: موقف المحكمة بالنسبة للجهة المخاطبة بالتكليف الدستوري	٤٩٢
ثانيا: موقف المحكمة بالنسبة لتاريخ نفاذ التعديل الدستوري	٤٩٤
ثالثا: القاعدة التي انتهجتها المحكمة بالنسبة للتشريعات الصادرة قبل تعديل المادة الثانية	٤٩٧
المطلب الثالث: البعد غير القانوني في تفسير المحكمة الدستورية العليا	٥٠٠

العنوان	رقم الصفحة
للمادة الثانية من دستور ١٩٧١	
الفرع الأول: المنهج التفسيري الذي اتبعته المحكمة الدستورية العليا لتفسير المادة الثانية من دستور ١٩٧١ بعد تعديلها	٥٠٠
الفرع الثاني:الاعتبارات التي دفعت المحكمة لتبني تفسيرها للمادة الثانية من دستور ١٩٧١ بعد تعديلها	٥٠٣
غياب الإرادة السياسية	٥٠٣
الأسباب الاقتصادية	٥٠٤
الأسباب الاجتماعية	٥٠٥
المطلب الرابع: تبنى دستور ٢٠١٢ لمبادئ الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسى للتشريع، وموقف المحكمة الدستورية العليا المحتمل حيالها	٥٠٧
الفرع الأول: تبنى دستور ٢٠١٢ لمبادئ الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسى للتشريع	٥٠٨
ثانيا: المادة (٢١٩) المفسرة للمادة الثانية من دستور ٢٠١٢	٥١٢
ثالثا:مرجعية الأزهر الشريف فى الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية	٥١٤
الفرع الثانى: موقف المحكمة الدستورية العليا حيال توجه دستور ٢٠١٢ بتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسى للتشريع	٥١٦
الفصل الثاني: استقلال القضاء الدستوري وتأثيره في التفسير	٥٢٣
المبحث الأول: الاستقلال المؤسسي للقضاء الدستوري	٥٢٧
المطلب الأول:سلطة تعيين قضاة الدستورية	٥٢٩
الفرع الأول: سلطة تعيين قضاة المحكمة العليا الأمريكية	٥٣٠
أولا: العوامل التي يرشح على أساسها الرئيس قضاة المحكمة العليا	٥٣٢
ثانيا: العوامل التي يقبل على أساسها الكونجرس ترشيح الرئيس لعضوية المحكمة	٥٣٣
ثالثا: دور الجهات غير الرسمية في اختيار قضاة المحكمة العليا	٥٣٥
الفرع الثاني: سلطة تعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا في مصر	٥٣٥

العنوان	رقم الصفحة
أولا: تعيين رئيس المحكمة	٥٣٦
ثانيا: تعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا	٥٣٩
ثالثا: تقدير توجه دستور ٢٠١٢ بشأن تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية العليا	٥٤٠
المطلب الثاني:ضمانة عدم قابلية القضاة للعزل	٥٤٣
الفرع الأول:عدم القابلية للعزل بالنسبة لقضاة المحكمة العليا الأمريكية	٥٤٥
وسيلة عزل قضاة المحكمة العليا	٥٤٧
الفرع الثاني: ضمانة عدم القابلية للعزل بالنسبة لقضاة المحكمة الدستورية العليا في مصر	٥٤٩
مساءلة قضاة المحكمة الدستورية العليا	٥٥١
المطلب الثالث:الاستقلال المالي والإداري للقضاء الدستوري	٥٥٢
الفرع الأول: الاستقلال المالي والإداري للمحكمة العليا الأمريكية	٥٥٣
الفرع الثاني:الاستقلال المالي والإداري للحكمة الدستورية العليا في مصر	٥٥٥
المبحث الثاني:استقلال القاضي الدستوري	٥٥٧
المطلب الأول:قيم القضاة الشخصية	٥٥٨
الفرع الأول: القيم الشخصية لقضاة المحكمة العليا الأمريكية	٥٦٢
محكمة Warren	٥٦٦
الفرع الثاني: القيم الشخصية لقضاة المحكمة الدستورية العليا في مصر	٥٦٧
مبدأ سرية المداولات يقف عثرة دون استكناه قيم واتجاهات قضاة المحكمة الدستورية العليا في مصر	٥٦٨
المطلب الثاني: دور القيادة القضائية في ضمان استقلال القضاء الدستورى	٥٧٠
الفرع الأول: دور القيادة القضائية في المحكمة العليا الأمريكية(دور رئيس المحكمة)	٥٧٤
أولا: الدور الفني لرئيس المحكمة العليا	٥٧٥

العنوان	رقم الصفحة
ثانيا: الدور غير المتعلق بالجانب الفني لرئيس المحكمة	٥٧٦
ثالثا: القيادات المؤثرة في تاريخ المحكمة	٥٧٧
الفرع الثاني: دور القيادة القضائية في المحكمة الدستورية العليا المصرية	٥٧٨
الدور الفني لرئيس المحكمة	٥٨١
المبحث الثالث:التأثير على استقلال القضاء الدستوري وقضاته	٥٨٥
المطلب الأول: أساليب التأثير على استقلال القضاء الدستوري وقضاته	٥٨٦
الفرع الأول: أساليب التأثير على القضاء الدستوري	٥٨٦
أولا: أساليب التأثير على استقلال القضاء الدستوري الأمريكي	٥٨٦
١- استخدام سياسة التعيين (إعادة تشكيل المحكمة)	٥٨٧
٢- الحد من دور المحكمة العليا	٥٩٢
٣- الالتفاف حول تفسيرات المحكمة	٥٩٧
٤- الضغط الشعبي (تأثير الرأي العام)	٥٩٩
ثانيا: أساليب التأثير في استقلال القضاء الدستوري في مصر	٦٠٠
(أ) أساليب التأثير غير المباشر فى استقلال المحكمة الدستورية العليا	٦٠٢
١- استخدام سياسة التعيين (إعادة تشكيل المحكمة)	٦٠٢
٢- الحد من دور المحكمة	٦٠٤
٣- الالتفاف حول تفسيرات المحكمة	٦٠٨
أولا: الالتفاف حول تفسيرات المحكمة بموجب نص دستورى	٦٠٨
ثانيا: ما كان من خلال جهة قضائية	٦١٢
٤- تأثير الرأي العام	٦١٣
(ب) أساليب التأثير المباشر فى استقلال القضاء الدستورى	٦١٤
١- التعدى القانونى على المحكمة	٦١٤
٢- التعدى المادى (حصار المحكمة الدستورية العليا)	٦١٩
الفرع الثاني: أساليب التأثير على قضاة الدستورية	٦٢١
أولا: أساليب التأثير على استقلال قضاة الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية	٦٢١

العنوان	رقم الصفحة
١- أسلوب الترغيب والترهيب	٦٢١
٢- التأثير من خلال القيادة القضائية	٦٢٤
ثانيا: التأثير على قضاة الدستورية في مصر	٦٢٥
١- أسلوب الترغيب والترهيب	٦٢٥
٢- التأثير من خلال القيادة القضائية	٦٢٧
المطلب الثاني:العدول التفسيري كمظهر لعدم استقلال القضاء الدستوري	٦٣٠
الفرع الأول:العدول التفسيري في قضاء المحكمة العليا الأمريكية	٦٣٢
الفرع الثاني:العدول التفسيري في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية	٦٣٥
الخاتمة	٦٤٣
قائمة المراجع	٦٦٧
ملخص الرسالة (باللغة العربية)	٦٩١
الفهرس	٦٩٩
Summary	I